الاحتلال يعمم صورة مشوهة لـ« الأقصى » بدون « قبة الصخرة »

« الجامعة » تحذر إسرائيل: القدس خط أحمر

■ ،، هنية يلتقي الغنوشي في تونس

■ عواصم/وكالات

حذرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من مغبة استمرار إسرائيل في غيها وإمعانها في استفزاز مشاعر المسلمين والمسيحيين في العالم من خلال اعتداءاتها على المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس الشرقية المحتلة. وقالت في بيان "إن الأمانة العامة للجامعة واذ تتابع وترصد ما يجري في فلسطين وخصوصا القدس المحتلة، تدين هذه الإجراءات بشدة وتحذر من مغبة استمرار إسرائيل في اعتداءاتها لانها تجهض بذلك كل المحاولات الرامية إلى إعطاء فرصة لعملية السلام".

وأضافت "أن الأمانة العامة للجامعة تعيد التذكير أن مدينة القدس خط أحمر ليس للفلسطينيين فحسب، بل لجمل الأمتين العربية والإسلامية وأن المجتمع الدولي ممثلا بمنظمة الأمم المتحدة معني بشكل أساسي بما يجري من انتهاكات خطيرة في المدينة المقدسة وأن التغاضي عن ذلك سيؤدي بالمنطقة برمتها إلى عواقب لا تحمد عقباها". مؤكدة رفضها للمشاريع التي قدمها أعضاء متطرفون في الكنيست باعتبار القدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل، ومستنكرة ما أقدمت عليه إسرائيل منذ مطلع العام من إجراءات تصعيدية بحق المدينة المقدسة.

جاء ذلك، في وقت عممت جهات تابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي صورة للمسجد الأقصى المبارك امس وقد أزيلت من حوله قبة الصخرة، زاعمة أن هذه الصورة تمثّل ما أسمته "جبل المعبد". بينما أعلنت الشرطة الإسرائيلية انها نصبت كاميرا مراقبة على سور باب المغاربة المؤدي الى المسجد الأقصى بهدف توفير الأمن ومنع اي عمل يخل بالقانون والنظام من اي جهة أو طرف كان وبدون استثناءات".

ونددت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس الشرقية بنصب الكاميرا ووصفت هذا العمل بالسابقة الخطيرة التي لم يسبق للشرطة القيام به ويخالف الوضع الراهن المعروف عنه"، موضحة "ان الكاميرا تكشف كل من يتواجد في المسجد والمتحف الإسلامي ومحكمة الاستئناف الشرعية"، واضاف "تنظر دائرة الاوقاف للامر ببالغ الخطورة وطالبت الشرطة بازالة الكاميرات، لكن الشرطة لم تستجب مما يعتبر تصعيدا خطيرا ضد المسجد والاوقاف والاردن بشكل خاص".

وأكد مفتي القدس والديار المقدسة وخطيب المسجد الأقصى الشيخ محمد حسين "أن ما تنشره السلطات الإسرائيلية من صور للمسجد الأقصى بدون قبة الصخرة يدلل على نوايا الاحتلال العدوانية والمس بالديانة الإسلامية، وشدد على أن أهل القدس سيبقون الحراس والأمناء على المسجد الأقصى المبارك حتى أخر قطرة من دمائهم. بينما اعتبرت مؤسسة الأقصى "أن توزيع مثل هذه الصورة هو تعد سافر على قدسية وإسلامية المسجد الأقصى، وفيه إشارات خطيرة لما يطمح به الاحتلال الإسرائيلي من إقامة الهيكل المزعوم.

من جهة ثانية، اعلن رئيس بلدية القدس نير بركات عن دعمه لمخطط يهدف الى نقل المسؤولية عن بعض أحياء القدس الشرقية الواقعة خلف الجدار الفاصل الى الادارة المدنية التابعة للجيش الإسرائيلي والتي تدير شؤون الضفة الغربية المحتلة. وقالت البلدية في بيان "إن الهدف يتمثل في ايجاد طريقة لتبسيط وسائل تقديم الخدمات للاحياء الواقعة داخل وخارج الجدار حيث قطعت الخدمات الرئيسية عن العديد من أحياء القدس الشرقية الواقعة لاسيما كفر عقب وضاحية البريد ورأس خميس ومخيم شعفاط للاجئين.

لكن خليل التفكجي الخبير الفلسطيني المعروف في شؤون الحرائط والاستيطان حذر من ان الخطة تقع ضمن السياسة الإسرائيلية للتخلص من سكان القدس الشرقية، وقال "إن الجدار في القدس الشرقية ليس مبنيا لأسباب أمنية بل ديموغرافية"، واضاف "ان امام من يعيش في تلك المناطق خيارين اما العودة الى القدس وهذه مشكلة فلا توجد مساكن، أو البقاء في الضفة الغربية وخسارة هويتهم وهذا المطلب الإسرائيلي".

تتزامن مع أزمة سياسية عاصفة

سلسلة تفجيرات وهجمات انتحارية تهز العاصمة العراقية

■ ،، بغداد/وكالات

ادت سلسلة هجمات شهدها العراق أمس، بينها هجوم انتحاري استهدف زوارا شيعة في جنوب البلاد وانفجارت هزت بغداد، الى مقتل ما لا يقل عن ٦١ شخصا واصابة ١٣٨ آخرين بجروح، في موجة عنف تتزامن مع الازمة السياسية التي تعيشها البلاد.

وسقط ثلثا قتلى أمس تقريبا في هجوم نفذه انتحاري راجل واستهدف زوارا شيعة كانوا متوجهين سيرا على الاقدام الى مدينة كربلاء لاحياء ذكرى اربعينية الامام الحسين.

وقال الطبيب هادي بدر الرياحي مدير عام صحة محافظة ذي قار لوكالة فرانس برس ان "مستشفيات المحافظة استقبلت جثث ٣٨ شخصا و٦٢ جريحا من ضحايا الانفجار".

من جانبه قال اللواء صباح الفتلاوي ان "انتحاريا يرتدي حزاما ناسفا فجر نفسه وسط تجمع من الزوار في منطقة البطحاء غربي مدينة الناصرية (٣٧٠ كلم جنوب بغداد) ما اسفر عن مقتل ٣٦ شخصا على الاقل بينهم ضابط برتبة ملازم كان مسؤول عن التفتيش، واصابة ٧٢ آخرين بجروح".

واضاف اللواء الفتلاوي ان "الانتحاري استهدف موكبا يقدم الطعام والخدمات للزوار اثناء نيلهم قسطا من الراحة قبل اكمال المسير، في ناحية البطحاء".

وبدأ الاف الشيعة من المحافظات الشيعية البعيدة التوجه سيرا على الاقدام الى كربلاء للمشاركة في إحياء اربعينية الامام الحسين التي تبلغ ذروتها بعد تسعة ايام.

ويعود اخر هجوم في البطحاء الى التاسع من يونيو ٢٠٠٩م، عندما قتل جراء انفجار سيارة مفخخة في سوق البطحاء ثلاثون شخصا واصيب نحو سبعين آخرين بجروح.

وفي بغداد سقط نحو ثمانين شخصا بين قتيل وجريح في سلسلة انفجارات هزت العاصمة، بينها انفجار سيارتين مفخختين.

وقال مصدر في وزارة الداخلية ان "٢٣ شخصا على الاقل قتلوا واصيب نحو ٦٦ آخرين بجروح في سلسلة انفجارات بينها انفجار سيارتين مفخختين في منطقة الكاظمية (شمال) ودراجة مفخخة وعبوتين ناسفتين في مدينة الصدر (شرق)".

واضاف ان "سيارتين مركونيتين في ساحتي الزهراء والعروبة في منطقة الكاظمية انفجرتا حوالى التاسعة صباحا (٠٦.٠٠ تغ) ما ادى الى مقتل نحو ١٤ شخصا وجرح ٣١ آخرين".

واكد مصدر في وزارة الدفاع حصيلة انفجار السيارتين في منطقة الكاظمية ذات الغالبية الشيعية شمال بغداد.

وحمل الحشود الذين تهافتوا لانقاذ الضحايا، السياسيين وقوات الامن المسؤولية عن قوع الانفجارات.

وتساءل عاشور عبدالله وهو في نهاية الستينات من العمر، "أين القوات الامنية واين السيطرات؟ وكيف دخلت هذه المفخخات، هم المسؤولون عن وقوع هذه الانفجارات".

بدورها قالت عجوز ستينية وهي تبكي "قتلوهم، مات الابرياء دون سبب".

وصرخ رجل آخر ان "السياسيين هم السبب عند كل ازمة سياسية تحدث هجمات ارهابية ويدفع الناس الابرياء الثمن".

كذلك اعلن المصدر في وزارة الداخلية "مقتل تسعة اشخاص على الاقل واصابة نحو ٣٥ آخرين بجروح في ثلاثة انفجارت في مدينة الصدر" ذات الغالبية الشيعية في الجانب الشرقي من بغداد.

واوضح المصدر ان "دراجة نارية مفخخة انفجرت في ساحة ٥٥ حيث يتجمع العمال حوالى السابعة صباحا (٠٤.٠٠ تغ) ما ادى الى مقتل سبعة واصابة نحو عشرين آخرين بجروح".

وتابع "بعد وقت قصير انفجرت عبوتان ناسفتان عند مستشفى الصدر العام ما اسفر عن مقتل شخصين واصابة حوالى ١٥ آخرين بجروح".

واكد مصدر في وزارة الدفاع "مقتل تسعة واصابة ما لا يقل عن ٣٥ آخرين جراء انفجارات وقعت في مدينة الصدر".

وهنا ايضا القى سكان المحلة اللوم على السياسيين في اعمال العنف التي تضرب البلاد.

وقال العامل الثلاثيني احمد خلف ان "السياسيين يتصارعون بينهم على الكراسي ونحن ندفع الثمن"، متسائلا "ما ذنبنا اذا كان الهاشمي مطلوبا وغيره مطاردا، لماذا ندفع الثمن بدلا عنهم؟".

بدوره، قال ابو علي في اواخر الستينات "ما ذنبنا؟ لا نستطيع الذهاب الى سوق او التنقل جراء الانفجارات، وسببها السياسيون ولسنا منهم".

وتتزامن هذه الهجمات التي تعد الاكثر دموية منذ ٢٢ ديسمبر الماضي عندما قتل نحو ٦٠ شخصا في سلسلة انفجارات وقعت في بغداد، مع ازمة سياسية مستمرة في العراق.

وحثت الولايات المتحدة والامم المتحدة السياسيين العراقيين على التفاوض في ما بينهم لمعالجة الخلافات التي تهدد العملية السياسية في البلاد.

وتفاقمت الخلافات بين رئيس الوزراء نوري المالكي، وشركائه في القائمة العراقية التي يتزعمها رئيس الوزراء الاسبق اياد علاوي، اثر اقامة دعوى على نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بتهمة "قيادة فرق موت"، وكذلك مطالبته بحجب الثقة عن نائبه صالح المطلك اثر اتهامه للمالكي ب"الدكتاتورية" و"الانفراد"، ما دعاهم لمقاطعة الحكومة والبرلمان.

واعطى المالكي لوزراء العراقية المقاطعين لجلسات مجلس الوزراء اجازة مفتوحة، بدلا من اقالتهم كما كان صرح في وقت سابق.

وتعد مذكرة الاعتقال التي صدرت بحق نائب رئيس الجمهورية والقيادي في العراقية، طارق الهاشمي السبب الرئيسي وراء مقاطعة العراقية لجلسات البرلمان واجتماعات الحكومة.

بدوره، ينفي الهاشمي الذي لجأ الى اقليم كردستان الشمالي التهم الموجهة اليه بدعم الارهاب ويطالب بنقل محاكمته الى كردستان، الامر الذي تعارضه بغداد.

الى ذلك، سببت الاتهامات التي وصفت المالكي ب"ديكتاتور اسوأ من صدام" والتي اطلقها نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات واحد قياديي العراقية صالح المطلك، ازمة اضافية ودفعت المالكي الى مطالبة البرلمان بسحب الثقة من المطلك.

تأجيل القضية ليوم الاثنين للاستماع لمرافعة المدعين بالحق المدني

النيابة المصرية تطالب بإعدام مبارك والعادلي

■ القاهرة/وكالات

قررت محكمة جنايات شمال القاهرة في ختام جلستها أمس تأجيل محاكمة الرئيس المصري السابق حسني مبارك ونجليه علاء وجمال ووزير داخليته حبيب العادلي وستة من كبار مساعديه ورجل الأعمال الهارب حسين سالم إلى يومي"الاثنين والثلاثاء" القادمين لبدء الاستماع إلى مرافعة المدعين بالحقوق المدنية في القضية.وطالبت النيابة العامة في ختام مرافعتها أمس والتي استمرت ثلاثة أيام بتوقيع عقوبة الإعدام شنقا على مبارك والعادلي وأربعة من مساعديه هم اللواء إسماعيل الشاعر مدير أمن القاهرة السابق واللواء حسن عبد الرحمن رئيس جهاز مباحث أمن الدولة السابق واللواء عدلي فايد مدير مصلحة الأمن العام السابق واللواء أحمد رمزي قائد قوات الأمن المركزي السابق في قضية قتل المتظاهرين فيما طالبت بتوقيع أقصى عقوبة "السجن ٣ سنوات" بحق اللواءين أسامة المراسي مدير أمن الجيزة السابق وعمر فرماوي مدير أمن ٦ أكتوبر السابق عن تهم الإهمال والتقصير في أداء واجبات الوظيفة أثناء أحداث المظاهرات على نحو تسبب في إتلاف العديد من المنشآت العامة وحرق أقسام الشرطة لعدم وجود تأمين كاف لتلك المنشآت.

كما طالبت بتوقيع أقصى العقوبات بالسجن المشدد لمدة ١٥ عاما بحق مبارك ونجليه علاء وجمال ورجل الأعمال الهارب حسين سالم عن وقائع ارتكاب جرائم فساد مالي تتعلق بتصدير الغاز لإسرائيل بأسعار تفضيلية ومنح رجل الأعمال حسين سالم مساحات شاسعة من الأراضي بشرم الشيخ بأسعار زهيدة مقابل منح سالم لقصور وفيلات لآل مبارك بشرم الشيخ بأسعار رمزية.وساد الوجوم الشديد على وجوه مبارك وجميع المتهمين في قفص الاتهام وتوقف جمال مبارك عن تسجيل ملاحظاته بينما وضع علاء وجهه بين يديه.وقال المستشار مصطفى خاطر المحامي العام لنيابات شرق القاهرة الكلية إن قانون العقوبات وضع عقوبة الإعدام لجريمة القتل العمدي إذا ما اقترنت بظروف مشددة، متسائلا حول حكم القانون في حالة القضية الماثلة والتي كان ضحايا القتل فيها بالمئات، مطالبا بتطبيق أقصى العقوبة التي قررها القانون بحق المتهمين سواء فيما يتعلق بقتل المتظاهرين أو ارتكاب وقائع الفساد المالي مختتما مرافعته بالآية القرآنية "ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب".

وأكد المستشار مصطفى سليمان المحامي العام الأول لنيابة استئناف القاهرة بجلسة المحاكمة أمس مسؤولية مبارك والعادلي المباشرة عن وقائع قتل المتظاهرين السلميين إبان أحداث ثورة ٢٥ يناير. وقال إن الباعث الوحيد لتنفيذ جرائم قتل المتظاهرين في ١٢ محافظة مصرية شهدت احتجاجات واسعة منذ ٢٥ وحتى ٣١ يناير الماضي تنفيذ تعليمات القيادات الشرطية. موضحا أن الضباط الذين قاموا بقتل المتظاهرين والاعتداء عليهم لا توجد بينهم وبين المتظاهرين ثمة أمور أو صلات شخصية تدفع هؤلاء الضباط للاعتداء عليهم.وأشار إلى أن الرابطة الوحيدة لأفعال قتل المتظاهرين والشروع في قتلهم من جانب ضباط الشرطة انهم أتوا هذه الأفعال بصفاتهم الوظيفية التي يحكمها التدرج الوظيفي والتسلسل القيادي القائمة عليه وزارة الداخلية، مشددا على انه لا يمكن لاحد من الضباط أن يتخذ قرارا منفردا دون الرجوع إلى قيادته وصدور تعليمات وأوامر صريحة في هذا الشأن.

وقال المستشار سليمان إن وقائع قتل المتظاهرين تمت بنفس الكيفية والأساليب وفي توقيت واحد في الميادين والساحات العامة بالمحافظات المصرية على نحو يقطع بان أفراد وضباط الشرطة لم يقوموا بتلك الأفعال من تلقاء انفسهم.وأكدت أن مبارك بصفته رئيسا للجمهورية أثناء اندلاع التظاهرات مسئول بحكم الدستور والقانون وصاحب اكبر الصلاحيات وكانت ترفع إليه كل التقارير ومن ثم فلا يتصور عقل أو منطق ألا يكون على علم بوقائع استهداف المتظاهرين وقتلهم والشروع في قتلهم.وقال إن مبارك في أعقاب مذبحة الأقصر عام ١٩٩٧ والتي راح ضحيتها مجموعة من السائحين الأجانب سارع إلى إقالة اللواء حسن الألفي وزير الداخلية آنذاك "السابق على العادلي" وأمر بإجراء تحقيقات فورية لقيادات وزارة الداخلية آنذاك ومساءلتهم عن هذا التقصير الأمني الذي تسبب في العملية الإرهابية، فكيف له أن ينتفض من اجل أرواح نفر من الأجانب دون أن يعبأ أو ينتفض بصورة مماثلة على شعبه ورعاياه.

وتساءل المستشار مصطفى سليمان مشيرا إلى مبارك في قفص الاتهام "إذا لم تكن أصدرت هذه الأوامر بالقتل لأبناء شعبك فأين غضبتك على أرواح شعبك". وقال إن هذا الصمت من جانب مبارك غير متصور عقلا أو منطقا وأنه كان يتعين عليه لو لم يكن مشاركا في اتخاذ القرارات بقمع المتظاهرين المناوئين له أن يصدر أوامره صريحة بإقالة حبيب العادلي على نحو ما جري بشأن سلفه اللواء حسن الألفي.واكد سليمان أن مبارك لم يستخدم صلاحيته المقررة له دستورا وقانونا في إقالة حبيب العادلي لأنه صاحب المصلحة في قمع هذه المظاهرات وقتل المتظاهرين الذين لم يخرجوا إلا للمطالبة بإبعاده عن سدة الحكم هو ونظامه.

وقال إن جميع وقائع الاعتداء على المتظاهرين توقفت تماما في أعقاب تدخل القوات المسلحة ونزولها إلى الشارع وإن مبارك بنفسه حينما سئل في تحقيقات النيابة العامة عن معلوماته بشأن قتل المتظاهرين ذكر في أقواله "انه عندما طلب من الجيش ضبط الشارع ومشاركة الشرطة في تحقيق الامن وعندما لم يقوما بدورهما على النحو المطلوب اضطر إلى التنحي".

وتساءل المستشار سليمان عن طبيعة هذا النحو الذي دعاه للتنحي وكيف كان يرى مبارك الأسلوب الذي يتم بمقتضاه ضبط الشارع.

وكشف المستشار مصطفى سليمان النقاب عن جوانب من شهادة كل من اللواءين محمود وجدي ومنصور عيسوي وزيري الداخلية السابقين أمام المحكمة والتي أقرا فيها بأنه لا يجوز على أي نحو أن يتعامل وزير الداخلية مع المظاهرات بالعنف دون الرجوع إلى رئيس الدولة على نحو يقطع بان عمليات قتل المتظاهرين والشروع في قتلهم قد جاءت بعلم تام من مبارك ومسؤولية منه عبر الاتفاق والتحريض والمساعدة مع العادلي.

وقال إن اللواء منصور عيسوي أكد في شهادته أمام المحكمة أنه في حالة التظاهرات الحاشدة وباعتباره المسؤول الأول عن الأمن في البلاد فانه كان سيقوم بإخطار رئيس الدولة بعدم قدرة قوات الأمن على احتواء الموقف والتعامل مع هذه المظاهرات امنيا باعتبار أنها تحتاج إلى قرار سياسي لا التعامل الأمني.وأضاف أن حبيب العادلي نفسه أقر في التحقيقات بإخطاره لمبارك بشأن طبيعة التظاهرات يوم ٢٥ يناير، مشددا على أن رئيس الجمهورية وفقا للمواثيق والمعاهدات الدولية الموقعة عليها مصر مسؤول مسئولية كاملة عن عمليات الضرب والاعتداءات العشوائية بحق المتظاهرين حتى ولو لم يصدر الأوامر بذلك باعتبار انه يملك الصلاحيات والسلطات التي من شأنها وقف تلك الاعتداءات وطالما ان مبارك لم يصدر أوامره بوقف تلك الاعتداءات فتتوافر مسئوليته الجنائية عن تلك الوقائع.

وتطرق المستشار سليمان إلى دور وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي، مشيرا إلى أنه وفقا للقانون وشهادة الشهود فهو من أعطى الأوامر لقيادات وزارة الداخلية من مرؤوسيه بإطلاق النيران على المتظاهرين السلميين. موضحا انه ثبت من واقع التحقيقات التي باشرتها النيابة العامة أن العادلي عقد اجتماعا يومي ٢٤ و٢٧ يناير لبحث كيفية التعامل مع المظاهرات المرتقبة وتم في ختام الاجتماعين إصدار قرارات بالتعامل مع المتظاهرين وهو ما اسفر عن ما جري من عمليات قتل والشروع في قتل.وأكد المستشار مصطفى سليمان أن ما ذكره المتهمون حبيب العادلي ومساعدوه الستة في تحقيقات النيابة بشأن الاتفاق في الاجتماعين بالتعامل السلمي مع المظاهرين يتناقض والواقع العملي وما جرى من أحداث حيث انه لا يتصور في مؤسسة كوزارة الداخلية تخضع لتراتبية أمنية وتسلسل قيادي أن يخالف المرؤوسون تعليمات رؤسائهم أو أن تخالف القيادات الصغرى أوأمر وتعليمات القيادات الكبرى.

ولفت المستشار سليمان إلى أن كيفية وآلية عمليات القتل والشروع في القتل بحق المتظاهرين وما صاحبها من تماثل يصل إلى حد التطابق في ١٢ محافظة يؤكد أن الأوامر بقمع التظاهرات واستخدام العنف مع المتظاهرين قد صدر في ضوء أوامر والتسلسل القيادي داخل وزارة الداخلية حتى قمة الهرم المتمثل في وزير الداخلية آنذاك حبيب العادلي. مشددا على أن المسؤولية الجنائية في تلك الوقائع طالت مساعدي العادلي في ضوء القاعدة القانونية التي تقول انه "لا طاعة للرئيس فيما يخالف القانون".

وترافع المستشار عاشور فرج المحامي العام في اتهام مبارك ونجليه علاء وجمال ورجل الأعمال الهارب حسين سالم باستغلال النفوذ والرشوة وعقوباتها السجن ١٥ عاما فأكد أن القضية من اخطر قضايا الفساد وان مبارك باع كرسيه مما أدى لاختلال ميزان العدل والشرف والنزاهة وبما أثر على مصلحة البلاد وسمعتها وأن الرئيس السابق احتفظ بمبلغ ١٤٣ مليون دولار تبرعات لمكتبة الإسكندرية في حساب خاص ٢٠ عاماً لا يعلم عنه أحد شيئا وبنى المكتبة بمبلغ ٢٣٨ مليون دولار بالمخالفة للقانون وبذلك يكون رأس النظام قد خان ثقة الشعب وأن علاء وجمال أرادا أن يكونا من أرباب الأموال والأعمال والأول صار في سنوات قليلة من أصحاب الأموال الطائلة والثاني طمع في الحكم ليحلق في سماء مصر بجناحي المال والسلطة.

الانتخابات التشريعية في الجزائر في مايو المقبل

■ ،، الجزائر/وكالات

كشف دحو ولد قابلية وزير الداخلية الجزائري أمس، أن الانتخابات التشريعية المقررة الربيع المقبل ستقام في النصف الثاني من مايو. وقال ولد قابلية على هامش جلسة علنية لمجلس الأمة أمس "الانتخابات التشريعية الماضية جرت يوم ١٧ مايو ٢٠٠٧م، وستقام الانتخابات القادمة ضمن هذا الهامش وقد تكون يوم الخميس أو يوم السبت". وشدد ولد قابلية على جاهزية الإدارة لضمان انتخابات شفافة ونزيهة مؤكدا حضور عدد كبير من المراقبين الأجانب.

من جانبه، جدد أحمد أويحيى رئيس الوزراء الجزائري أمس، معارضة بلاده لأي تدخل أجنبي في أي دولة عربية. وقال أويحيى بصفته الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي الشريك في الحكم في كلمة ألقاها في الجلسة الافتتاحية للدورة الخامسة العادية للمجلس الوطني للحزب إن "الشعب الجزائري يحترم سيادة الشعوب من منطلق احترامه لسيادته وسيبقى ضد كل تدخل أجنبي في شئون أي دولة عربية سواء كان هذا التدخل من الشرق أو من الغرب".

وأضاف "الشعب الجزائري ليس في انتظار ربيع ديمقراطي لدخول الديمقراطية" وأن "الحرية والديمقراطية ليست جديدة في الجزائر بل تحتاج فقط للتطور".

إلى ذلك، أعلن حزب التجمع الوطني الديموقراطي الذي يتزعمه رئيس الوزراء الجزائري أحمد أويحيى عقد مؤتمر حزبي الخميس والجمعة، في وقت دعت المعارضة إلى تشكيل حكومة من التكنوقراط تمهيدا للانتخابات التشريعية في الربيع.

وأوضح الحزب في بيان أن الإصلاحات التي أطلقها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ومنها ما تم إقراره من جانب النواب، تشكل الموضوع الرئيسي على جدول أعمال المؤتمر. ووعد بوتفليقة في ١٥ أبريل بإصلاحات سياسية في خطاب للأمة ردا على موجة احتجاجات وأعمال شغب في الجزائر في خضم الربيع العربي. وتريد أحزاب عدة تريد تشكيل حكومة من "التكنوقراط المحايدين" قبل هذا الاستحقاق الانتخابي.

وقال فاتح الربيعي رئيس حزب النهضة الإسلامي إن حزبه يريد حكومة "تكنوقراط محايدين قادرة على تأمين انتخابات حرة وشفافة وذي مصداقية". وأضاف الربيعي "هذا الأمر سيوجه رسالة قوية للشعب والمعارضة" وإلا ستشهد الانتخابات نسبة مقاطعة مرتفعة.

على صعيد آخر، اعترض الجيش الجزائري على الحدود الجزائرية–النيجرية قافلة سيارات لافارقة من مختلف الجنسيات وضبط شحنة كبيرة من الأسلحة والذخائر، كما أعلنت وزارة الدفاع الجزائرية. وأضافت الوزارة في بيان نشرته وكالة الأنباء الجزائرية" أن الجيش الوطني الشعبي في المنطقة العسكرية الرابعة أوقف هذه القافلة المؤلفة من أربع سيارات رباعية الدفع "تنقل أشخاصا من جنسيات أفريقية كانوا يحاولون تمرير شحنة من الأسلحة والذخائر".

٢٥ قتيلاً و١٠٠ مفقود بانزلاق تربة في الفلبين

■ مانيلا/وكالات

قتل ٢٥ شخصا على الاقل واعتبر حوالي مئة آخرين في عداد المفقودين أمس بعد انزلاق للتربة في جنوب الفلبين ألحق أضراراً جسيمة ببلدة فيها جماعة من المنقبين عن الذهب. فيما ظهر رهينة استرالي خطفته جماعة متشددة في جزيرة بجنوب البلاد في تسجيل فيديو قال فيه إن خاطفيه يطلبون فدية قدرها مليونا دولار.

وأوضح قائد الدفاع المدني بينيتو راموس أن انزلاق التربة حصل في منطقة جبلية نائية قرب مدينة بانتوكان على جزيرة ميندناو (جنوب) التي سبق أن شهدت منتصف ديسمبر الماضي أمطارا غزيرة مع مرور عاصفة "واشي" الاستوائية.

وقال مسؤول في الشرطة المحلية إنه تم انتشال ٢٥ جثة حتى الآن. غير أن حاكم ولاية كومبوستيلا فالي حيث تقع مدينة بانتوكان أفاد أنه قد يكون هناك مئة شخص مطمورين تحت الوحول.

وتابع إن وحدة عسكرية نشرت للقيام بأعمال الإغاثة كانت تسعى صباح أمس لإزالة أنقاض المنازل في قرية نابنابان التي يقطنها حوالى مئة عائلة مستخدمة من أجل ذلك المعاول والمجارف مضيفا "يمكن القول أنهم يحفرون بأيديهم".

وتجذب المنطقة التي وقعت فيها الكارثة منذ سنوات آلاف المنقبين عن الذهب الذين يعملون دون أي ضوابط أو حماية. وحصل في السابق عدد من الحوادث التي سقط فيها ضحايا بحسب السلطات المحلية، ولا سيما انزلاقات تربة ناتجة عن عدم ثبات الأراضي بسبب الحفريات الكثيرة التي تجري فيها بحثا عن الذهب.

وسبق أن وقع انزلاق للتربة على مقربة من المكان اسفر عن سقوط ١٤ قتيلا في ٢٢ أبريل ٢٠١١م، كما قتل ٢٦ شخصا في انزلاق للتربة عام ٢٠٠٩م.

وسائل إعلام استرالية على نسخة منه وكان في بعض الأحيان تغالبه الدموع ولا يستطع إكمال كلماته.

وفقد روديل منذ أن خطف تحت تهديد السلاح من منزله في بلدة ايبيل بجزيرة ميندناو المضطربة قبل شهر.

وقال روديل في التسجيل وقد أطلق لحيته "إلى أسرتي.. أرجوكم أن تبذلوا قصارى جهدكم لجمع المليوني دولار التي يطلبونها للإفراج عني في أسرع وقت ممكن". وحث حكومتي الفلبين واستراليا على المساعدة على تنسيق دفع الفدية.

وقال روديل "إلى السفارة الاسترالية هنا في الفلبين.. هذا مواطنكم يناشدكم إنقاذ حياته.. سلامته.. أرجوكم ساعدوا على تسهيل إعطاء هذه الجماعة ما تطلبه".

ومضى يقول "الحل الوحيد لضمان سلامتي هو تلبية أي شيء يطلبونه. إذا كان لي أن أعبر عن آخر أمنياتي فإن آخر أمنياتي هي رجائي أن تساعدوني في الخروج من هنا حيا.. أرجوك يا سعادة السفيرة".

ووجدت الشرطة بقع دماء في المكان الذي خطف منه مما يشير إلى حدوث مقاومة.

وقال الجيش الفلبيني أمس الأول إن صوراً لرودويل أرسلت إلى زوجته الفلبينية عبر خدمة لنقل الطرود قبل ثلاثة أيام من عيد الميلاد لإثبات أنه ما زال على قيد الحياة. وقال الميجر جنرال نويل كوباييس القائد العسكري لمنطقة زامبوانجا أمس إنه يعتقد أن جماعة أبو سياف المرتبطة بالقاعدة تحتجز رودويل.